

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في
التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، ، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦ / ٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

291214 261214 14-65523X (A)



البيان

دعم النهوض بالأمهات في العالم المعاصر

ترحب المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات بإمكانية إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية وتعزيزها من خلال زيادة الوعي بمسألة عمل رعاية الأسرة الذي تقوم به الأمهات بدون أجر.

وتعتقد المنظمة أن عمل الرعاية غير المدفوع الأجر يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ونظرا لأننا نتناول وضع المرأة من الزاوية المحددة زاوية الأمهات، فإننا نقصد بعمل الرعاية عمل رعاية الأسرة على وجه التحديد.

ولإحداث تحول في الحياة اليومية لملايين الأمهات، علينا أن نعيد التفكير في هذه المسألة، التي تنطوي على تحديين مترابطين رئيسيين، من أجل تحسين التنمية الاجتماعية، هما: الاعتراف بعمل رعاية الأسرة غير المدفوع الأجر بوصفه رابطة اجتماعية حيوية داخل المجتمع ووضع سياسات تسمح للأمهات بالعودة إلى سوق العمل ولكي تصبحن عناصر فاعلة في التنمية داخل مجتمعاتهن المحلية، دون معاقبتهم على قيامهن بعمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر.

ومشاركة المرأة والرجل في سوق العمل، ومن ثمة وصولهم إلى الموارد الاقتصادية، غير متكافئ لأسباب هيكلية واجتماعية. ومن أهم أسباب ذلك الأمومة.

وتشير دراسات عديدة إلى أن الأمهات يُقدمن مسؤولياتهن الأسرية على حياتهن المهنية أكثر مما يفعله الآباء. وينقطعن عن العمل أو يعملن نصف الوقت إذا اضطرن أسباب أسرية لذلك.

وهذا الخيار يعوق حياتهن الوظيفية، ويحد من إيراداتهن المالية، ويؤثر في أمنهن المالي في المستقبل وفي مكانتهن الاجتماعية. ويُطلق على هذه الآثار السلبية تسمية عقوبة الأمومة.

وتعتقد المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات أن من الضروري اتخاذ إجراءات لتشجيع الآباء على تحمل المزيد من المسؤوليات في حياة الأسرة، وأنها تدعم تلك الإجراءات. بيد أنه ما لم يتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات بالتساوي، يجب علينا أن نعي الواقع الذي تعيشه الأمهات ونفهم مطالبهن.

ويتبين من نتائج دراسة استقصائية أجرتها المنظمة في أوروبا (بعض لغات وفي ١٦ بلدا وبمشاركة ١٢ ٠٠٠ شخص) أن طموحات النساء في كامل أنحاء أوروبا متماثلة إلى

حد كبير. فهن يطالبن بالاعتراف بدورهن، ويردن تكريس المزيد من الوقت لأطفالهن، ومنحهن خيارات حقيقية.

ووفقا لهذه الدراسة، تسعى الأمهات إلى الاعتراف بأهمية دورهن ليس فقط في كفالة رفاه أطفالهن وأسرهن، بل وكذلك في بناء مستقبل المجتمع.

وترغب غالبية الأمهات في قضاء المزيد من الوقت مع أطفالهن. ويردن أن يكن ناشطات في سوق العمل وقادرات في الوقت نفسه على توفير الرعاية لأسرهن، مع إعطاء الأولوية لهذا الدور أو ذاك حسب أعمار الأطفال وعددهم.

بيد أن الأمهات ليس بوسعهن في الحقيقة الخيار بين رعاية أطفالهن بأنفسهم وأن يكن ناشطات في سوق العمل. وفي كلا الحالتين، فإن عقوبة الأمومة مؤكدة، وبالتالي فإن الأمهات وأطفالهن أكثر عرضة للفقر.

ويتفاقم خطر الفقر في البلدان النامية حيث يحول انعدام الخدمات العامة، والهياكل الأساسية والقوانين، من بين أسباب هيكلية أخرى، دون تمكين المرأة. وغالبا ما تواجه الأمهات اللاتي تعشن في هذه الأوضاع تحديا مضاعفا يتمثل في رعاية أطفالهن والاضطلاع في الوقت نفسه بأنشطة مدرة للدخل لضمان البقاء على قيد الحياة.

ومعالجة الأمومة هي مسألة تتعلق على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين. فالأمومة لا ينبغي اعتبارها عائقا ولكنها واقع يجب أن يتكيف معه سوق العمل والمجتمع ككل.

ولا يزال الهدف الاستراتيجي الوارد في منهاج عمل بيجين بشأن القضاء على التمييز الذي يمارسه أرباب العمل ضد المرأة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة أو عند العودة إلى سوق العمل، أبعد ما يكون عن التحقيق.

التوصيات

نظرا لأن افتقار المرأة للوقت هي المسألة الرئيسية التي تشغل بال معظم النساء في العالم، ينبغي اتخاذ تدابير توفيقية لتخصيص "وقت للعمل، ووقت للرعاية".

وتقترح المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات نهجا يشمل مراحل الحياة حتى تتمكن المرأة والرجل من مواصلة العمل دون انقطاع، ومن ترك سوق العمل بصورة مؤقتة أو كلية على امتداد فترة زمنية محددة للسهر على رعاية الأطفال وتعليمهم.

ويمكن أن تتحقق هذه الرؤية الجديدة للحياة المهنية من خلال تيسير العودة إلى سوق العمل. واليوم، فإن ما يعوق مغادرة سوق العمل هو صعوبة العودة إليها، لأن العامل سريعا ما يعرض بأخر خلال الفترات التي يتوقف خلالها عن العمل.

ويمكن تهيئ هذه المشكلة عن طريق الإجراءات التالية:

- تيسير الوصول إلى فرص التعلم على مدى الحياة حتى يكتسب العاملات مؤهلات جديدة بعد انقطاعهن عن العمل؛
 - الاعتراف بالمهارات التي يكتسبها ويطورها خلال الفترة التي يقمن فيها بعمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر. وقد وضعت الدول صكوكا لمعالجة هذه المسألة، وسيكون من المفيد التشجيع على استخدامها. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في تحقيق هدف ٧٥ في المائة من العمالة بحلول عام ٢٠٢٠، عليه أن يسعى إلى إيجاد السبل الملائمة لمساعدة الأمهات على العودة إلى سوق العمل بوصفهن مصدرا غير مستغل من مصادر القوة العاملة الماهرة والكفوة.
 - اعتماد إطار العمل التنظيمي للعمل بعض الوقت بهدف القضاء على التمييز ضد العاملين لبعض الوقت. وفي هولندا التي تطبق إطار عمل مناسب، تبلغ نسبة العاملين لبعض الوقت ٤٨ في المائة وتبلغ نسبة النساء منهم ٧١ في المائة.
 - اعتماد خطط للمعاشات التقاعدية وبدء العمل بمنح الرعاية أو نظم مماثلة للتعويض عن الفترات التي تقضيها المرأة في عمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر. وينبغي الاعتراف بهذه الفترات كفترات مساهمة في صندوق المعاشات.
- والموارد التي تُنفق اليوم على معالجة حالات الاكتئاب يمكن إعادة تخصيصها بشكل مفيد لتنفيذ هذه التدابير.

الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت

سيتم تطبيق تدابير فعالة لتحسين التوازن بين حياة الأسرة والحياة المهنية عندما يعترف واضعو السياسات وأرباب العمل بقيمة عمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر والتعليم غير الرسمي في البيت يأخذاهما في الحسبان. ويشير منهاج عمل بيجين إلى أن حصة المرأة في قوة العمل تزداد باستمرار على الرغم من أنه كان هناك تخفيف مواز من عبء العمل بدون أجر في المنزل وفي المجتمع، وأن دخل المرأة أصبح ضروريا أكثر فأكثر

للأسر المعيشية بجميع فئاتها. وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت المرأة تعمل نوبتين مما جعلها في حاجة إلى الوقت وأنها صحتيا وفرض عبئا على أطفالها وأسرتها، فسبب لها إجهادا وإرهاقا.

وتتحمل الأمهات عبئا أكبر من عمل الرعاية غير مدفوع الأجر في البلدان النامية، أين يعوض هذا العمل عن النقص في الهياكل الأساسية والخدمات العامة. وفي مثل هذه الحالات يكون الافتقار إلى الوقت أشد. وحرمان المرأة من وقت ثمين تصرفه في الرعاية، والتعلم والمشاركة في أنشطة توليد الدخل يؤدي إلى إدامة حرمان الأمهات والأطفال من التعليم وعيشهم في فقر اقتصادي.

وتطالب المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات بإجراء دراسات استقصائية دقيقة عن استخدام الوقت وقياس الأنشطة غير مدفوعة الأجر والتمييز بينها. وتبين بعض الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت أن الأمهات الماكثات في البيوت يقضين مع أطفالهن وقتا أقل مما تقضيه الأمهات العاملات خارج المنزل. وسبب ذلك هو أن المشاركات في الاستبيانات يذكرون نشاطا رئيسيا واحدا، غير مدركات أن الرعاية يمكن اعتبارها نشاطا متزامنا.

وتطالب المنظمة بإجراء دراسات تعطي قيمة نقدية لعمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر، لبيان أهمية هذا العمل في الاقتصاد. وذكرت ماجدالينا سيبولفيدا كارمونا، المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في تقريرها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ أن القيمة النقدية للعمل المنزلي ورعاية الآخرين تقدر بما يتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وستيسر البيانات والدراسات الدقيقة بشأن استخدام الوقت احتساب عمل رعاية الأسرة غير مدفوع الأجر، الذي تقوم به الأمهات في المقام الأول، وربما يأخذه واضعو السياسات وأرباب العمل في الاعتبار. وستسهم أيضا في الاعتراف الذي تطالب به الأمهات، وإذا تم الاعتراف بهذا العمل يبدأ عندئذ قياس الوقت الذي يستغرقه.

وصار شعور الأمهات بالإرهاك والإجهاد، ووضع الأمهات العازبات، وتفاقم الفقر في أوساط الأمهات والأطفال، جزءا من الهموم اليومية في حياة الأسرة. وتشكل هذه الظواهر تحديات مجتمعية في العالم بأسره ينبغي معالجتها.

وتعرب المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات عن مساندتها الكاملة للبيان الذي أدلت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إحاطة قدمتها لوسائل الإعلام بمناسبة نشر تقرير عنوانه “العمل بشكل أفضل لصالح الأسرة في عام ٢٠١١” (Doing Better for Families)، يتضمن توجيهها لإعادة التفكير في التنمية الاجتماعية، أي أن على البلدان

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تتوصل إلى توازن أمثل بين تهيئة
الأسر للعيش في سوق العمل وتهيئة سوق العمل لخدمة حياة الأسر.
